



التحديات الإقتصادية من ذي إيدج

التقرير الاقتصادي الشهري
للكويت ودول مجلس التعاون والعالم

4 يونيو 2025

يشهد اقتصاد الكويت تعافيًا في عام 2025 بعد انكماش العام الماضي، مدعومًا بالتخفيف التدريجي لخفض إنتاج النفط ضمن اتفاقية أوبك+، وتجدد الزخم في الإصلاحات الحكومية وتنفيذ المشاريع. يتوقع صندوق النقد الدولي أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للكويت نموًا بنسبة 1.9% في عام 2025، بعد انخفاض قدره 2.8% في عام 2024. لا يزال إنتاج النفط يشكل العمود الفقري للاقتصاد بمقدار 2.54 مليون برميل يوميًا (وكالة الطاقة الدولية، إبريل 2025)، على الرغم من أن انخفاض أسعار النفط عالميًا — حيث أغلق النفط الكويتي نهاية مايو عند 63.61 دولارًا للبرميل — يواصل الضغط على الإيرادات المالية. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يتوسع العجز المالي في الكويت ليصل إلى 13.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025، رغم استمرار انضباط الإنفاق، إلا أن احتياطات الدولة السيادية الكبيرة وانخفاض مستوى الدين يضمنان مرونة مالية. انخفاض التضخم بشكل كبير، حيث تراجع النمو السنوي لمؤشر أسعار المستهلك إلى 2.3% في إبريل 2025 — وهو الأدنى منذ عام 2020 — مما وفر بعض الراحة للمستهلكين. ويظل سعر الخصم لدى بنك الكويت المركزي عند 4.00%، متماشياً مع السياسة النقدية الأمريكية. تشمل الأطر التشريعية الجديدة على قانون التمويل والسيولة (الذي يسمح باقتراض حتى 98 مليار دولار على مدى 50 عامًا) وقانون الرهن العقاري المرتقب، والتي تهدف إلى تعزيز السيولة وتسريع تنفيذ المشاريع الأساسية والسكنية. كما تدفع الحكومة نحو تطوير سوق المال، حيث ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 10.2% منذ بداية العام حتى نهاية مايو، إلى جانب موجة جديدة من الاندماجات المصرفية.

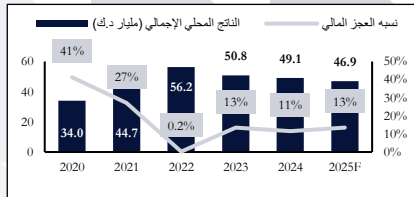
في دول مجلس التعاون الخليجي، يتعافى النمو مع توقع بلوغ الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة نسبة 3.0% في عام 2025. تواجه المملكة العربية السعودية تضخمًا أعلى وارتفاعًا في الدين الخارجي، بينما تستفيد الإمارات وقطر من اتفاقيات استثمارية ضخمة ووضع مالي متين. تظهر أسواق الأسهم الخليجية أداءً متباينًا، حيث تتفوق الكويت على نظيراتها الإقليمية.

على الصعيد العالمي، يتسم الوضع الاقتصادي لعام 2025 بتباطؤ النمو، وتراجع التضخم، واستمرار التوترات التجارية والجيوسياسية. يتوقع صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 2.8% في 2025، في تراجع عن التقديرات السابقة بسبب تشديد السياسة النقدية وجولات جديدة من الرسوم الجمركية بين الولايات المتحدة والصين. تسجل الاقتصادات المتقدمة أبطأ معدلات نمو منذ سنوات — 1.8% في الولايات المتحدة، و0.8% في منطقة اليورو، و4.0% في الصين — بينما يظل التضخم أعلى من مستهدفات البنوك المركزية في عدة مناطق. حالة عدم اليقين بشأن السياسات التجارية، وإعادة تشكيل سلاسل الإمداد، والمخاطر الجيوسياسية تستمر في التأثير على المزاج العالمي. على الرغم من هذه التحديات، يساهم انخفاض التضخم وتيسير السياسة النقدية في توفير بعض الدعم للأعمال والمستهلكين، فيما تواصل الاستثمارات في الطاقة المتجددة والتكنولوجيا دعم آفاق النمو على المدى الطويل.

بشكل عام، تستفيد الكويت ودول مجلس التعاون من تراجع التضخم، والإصلاحات النشطة، وجهود التنويع المستمرة، لكن تقلبات أسعار النفط وعدم اليقين الاقتصادي الدولي تظل من المخاطر الأساسية.

تعافٍ اقتصادي معتدل وسط تقلبات أسعار النفط

من المتوقع أن يتعافى اقتصاد الكويت في عام 2025 بعد الانكماش الذي شهده في 2024. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموًا بنحو 1.9% في عام 2025، بعد تراجع تقديري بنسبة 2.8% في عام 2024، نتيجة لخفض إنتاج النفط من قبل أوبك+ وتراجع أسعار النفط. ومن المرجح أن يكون هذا التعافي مدعومًا بالتخفيف التدريجي لقيود إنتاج النفط من أوبك+، وتجدد زخم تنفيذ المشاريع والإصلاحات الاقتصادية. لا يزال إنتاج النفط يشكل حجر الأساس للاقتصاد الكويتي – حوالي 2.54 مليون برميل يوميًا (تقديرات وكالة الطاقة الدولية إبريل 2025) – لكن انخفاض أسعار النفط عالميًا (النفط الكويتي ~63.61 دولارًا للبرميل في 30 مايو) من المرجح أن يستمر في التأثير سلبًا على الإيرادات.

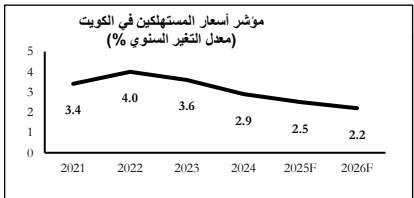


المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء الكويتية، صندوق النقد الدولي

تعكس سياسة الحكومة المالية هذا الواقع؛ فقد أدى ارتفاع إيرادات النفط في عامي 2022 و2023 إلى تقليص العجز إلى 0.2% من الناتج المحلي، لكن انخفاض دخل النفط سيؤدي إلى اتساع العجز المالي مرة أخرى في 2025 رغم استمرار انضباط الإنفاق.

مع توقع نمو الناتج المحلي النفطي وغير النفطي، يُقدَّر أن يصل العجز المالي إلى 13.5% من الناتج المحلي في 2025. ومع ذلك، تظل احتياطات الكويت السيادية الضخمة وانخفاض الدين العام ضمانًا للمتانة المالية.

انخفض التضخم بشكل ملحوظ، مما وفر راحة للمستهلكين، حيث تباطأ نمو مؤشر أسعار المستهلك السنوي إلى 2.3% في إبريل 2025، وهو أدنى مستوى منذ 2020، مقارنة بنحو 3.2% في إبريل 2024. وتراجعت الضغوط السعريّة عبر قطاعات الغذاء والإسكان، مما دفع بتقديرات صندوق النقد الدولي لتوقع مزيد من التراجع في التضخم إلى 2.5% في المتوسط لعام 2025 و2.2% في 2026.



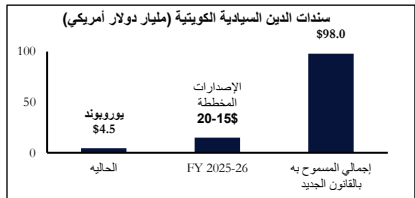
المصدر: صندوق النقد الدولي

يسمح هذا الوضع لبنك الكويت المركزي بالحفاظ على سياسة نقدية مستقرة، حيث بقي سعر الخصم عند 4.00% (بعد خفض بمقدار 25 نقطة أساس في سبتمبر 2024). ومع ربط الدينار الكويتي بسلة عملات يغلب عليها الدولار، اتبعت أسعار الفائدة المحلية بشكل عام تحركات الولايات المتحدة. ومن المتوقع أن يتيح تراجع التضخم وسياسة الاحتياطي الفيدرالي الفيدرالي الميَّالة للتيسير مزيدًا من المرونة للبنك المركزي الكويتي للاحتفاظ أو حتى خفض أسعار الفائدة لدعم النمو.

الإصلاحات التشريعية قيد التنفيذ

رغم إدخال الولايات المتحدة تعريفات جمركية بنسبة 10% على وارداتها من دول مجلس التعاون، إلا أن انكشاف الكويت التجاري تجاه الولايات المتحدة يظل منخفضًا؛ ففي 2024 لم تشكل واردات أمريكا من الكويت سوى 0.06% من إجمالي الواردات الأمريكية (بما فيها واردات النفط).

في هذا السياق، تواصل الحكومة الكويتية إدخال إصلاحات تشريعية لتحسين الإطار التنظيمي للاقتصاد وتسهيل تدفق رأس المال إلى البلاد لدعم مشاريع البنية التحتية الجارية والمستقبلية والاستثمارات المستهدفة.



المصدر: وزارة المالية الكويتية، وكالة فيتش

من هذه الإصلاحات قانون التمويل والسيولة الذي تم إقراره في مارس 2025، حيث وضع إطارًا قانونيًا لاقتراض حتى 98 مليار دولار أمريكي على مدى 50 عامًا، ضمن خطة لجمع 10-20 مليار دولار في السنة المالية 2025-2026، يُخصص منها نحو 7.6 مليار دولار لمشاريع البنية التحتية خلال السنة المالية.

قانون آخر في مراحله النهائية هو قانون الرهن العقاري، والذي سيقدّم حلاً لتسريع تسليم المشاريع الإسكانية، بهدف معالجة أكثر من 100,000 طلب إسكان حكومي متراكم.

كما تعيد الكويت تنشيط خطط التنمية في إطار رؤية الكويت 2035 – بما يشمل مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجالات الطاقة والطاقة المتجددة – لتنويع الاقتصاد.

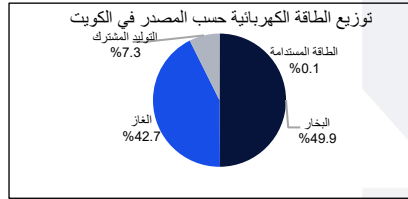
إيرادات النفط وأهداف الطاقة المتجددة

يعتمد إنتاج قطاع النفط في الكويت على سياسة أوبك+. وقد التزمت البلاد بخفض الإنتاج بهدف استقرار الأسعار في ظل وفرة المعروض العالمي. وبناءً عليه، كان الناتج النفطي عامل ضغط على النمو في 2023-2024. منذ بداية هذا العام، رفعت الكويت إنتاجها تدريجيًا حسب ظروف السوق، مع آخر زيادة تم الإعلان عنها في 31 مايو. من المقرر أن يرتفع إنتاج الكويت من النفط في يوليو 2025 إلى 2.488 مليون برميل يوميًا. كانت الزيادات في الإنتاج حتى الآن أسرع من التوقعات السابقة.

مع إضافة سياسة التجارة الأمريكية إلى حالة عدم اليقين في الطلب العالمي على النفط، يصبح تحقيق إيرادات النفط نقطة رئيسية للمراقبة. في بداية 2025، قُدر أن إيرادات النفط ستراجع بنسبة 5.7% في موازنة السنة المالية 2025-2026، بناءً على متوسط سعر نفط قدره 68 دولارًا للبرميل. ومع استمرار فائض المعروض وتباطؤ الطلب على النفط، يُتوقع أن يكون سعر تعادل الموازنة أعلى لئد العجز.

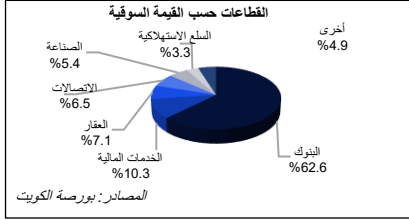
ورغم أن التحول للطاقة المستدامة هو عنصر أساسي في الاستراتيجية الوطنية (رؤية الكويت 2035)، تستثمر الدولة أيضًا في مشاريع التكرير والبتروكيماويات، مع خطط لرفع الطاقة الإنتاجية إلى 4 ملايين برميل يوميًا و14.5 مليون طن سنويًا من البتروكيماويات بحلول عام 2040. وسيسهم اكتشاف احتياطات نفطية جديدة في حقل الوفرة الشمالي – المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية – في زيادة الطاقة الإنتاجية للبلاد.

ارتفعت استثمارات الكويت في مشاريع الطاقة المتجددة بشكل ملحوظ. من أبرزها، مناقصات مشاريع الدببة لتوليد الطاقة الكهربائية و مجمع الشقاييا للطاقة المتجددة "المرحلة 2 و 3" (بقدره إجمالية 1.6 جيجاواط) المقرر طرحها في النصف الثاني من 2025.



المصدر: وزارة الكهرباء و الماء

ستساهم هذه المشاريع في معالجة النقص في الكهرباء (الذي أدى في السابق إلى بعض التقنين) وتقليل استهلاك النفط محليًا على المدى الطويل، مع هدف أن تصل نسبة الطاقة المتجددة إلى 15% من إنتاج الكهرباء في الكويت بحلول عام 2030.



علاوة على ذلك، ومع استمرار الإصلاحات التشريعية، فإن السوق الكويتي مؤهل لجذب المزيد من التدفقات الأجنبية مع تحسن معنويات المستثمرين. كما أن إعادة تصنيف الكويت كسوق متقدم من قبل جي بي مورغان وشركة تشيس تدعم النظرة المستقبلية الإيجابية. ومع ذلك، فإن انخفاض أسعار النفط وتقلب الأسواق العالمية يمثلان مخاطر على المدى القريب، لكن التصنيفات الائتمانية القوية للكويت من فيتش وستاندرد أند بورز، وصلابة الشركات الكبرى، ستدعم الأسواق.

فيعد اندماج بيت التمويل الكويتي وبنك الأهلي المتحد في 2024، قد نشهد عملية اندماج كبرى جديدة قريباً. فقد استحوذ بنك وربة مؤخرًا على حصة غير مباشرة بنسبة 32.75% في بنك الخليج، مما يهدد الطريق لمباحثات اندماج بين المؤسستين. إذا تم الاندماج، سيصل إجمالي أصول الكيان المشترك إلى حوالي 13 مليار دينار كويتي، وسيدير أكثر من 60 فرعاً في الكويت (من المتوقع إغلاق بعض الفروع بعد إتمام عملية الدمج - إن تمت).

وقد دعم قوة القطاع المصرفي استمرار نمو القروض، حيث بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمقيمين 50.2 مليار دينار كويتي في مارس 2025، بزيادة 4.4% على أساس سنوي.

من جهة أخرى، سجل قطاع الاتصالات مكاسب جيدة مدعومة بنتائج قوية للربع الأول 2025 من شركة زين؛ إذ سجلت الشركة نمواً في الإيرادات بنسبة 15% ونمواً في الأرباح بنسبة 66% على أساس سنوي. ويعود ذلك إلى قاعدة العملاء القوية (ارتفعت بنسبة 20% إلى 50.7 مليون مشترك مدفوعة بإعادة تشغيل الشبكة في السودان وتحسين الوصول إلى السوق في العراق). وزيادة استخدام البيانات.

مع استمرار المبادرات الرامية لتطوير السوق المالي، ارتفعت القيمة السوقية للبورصة الكويتية إلى نحو 49 مليار دينار كويتي (ما يعادل 103% من الناتج المحلي الإجمالي). وشهد التوزيع القطاعي للسوق تغيرات طفيفة في مايو مع انخفاض طفيف في وزن القطاعين المصرفي والعقاري، وزيادة في وزن قطاع الاتصالات.

الرسم البياني التالي يوضح توزيع القطاعات حسب القيمة السوقية لكل قطاع ولا يزال القطاع المصرفي يحظى بنصيب الأسد بنسبة 62.6%.

حققت السوق المالية الكويتية أداءً متفوقاً مقارنة بنظيراتها الخليجية في مايو، حيث أنهت شهر مايو بمكاسب بلغت 1.9%. وعلى أساس سنوي، سجل مؤشر السوق العام الكويتي مكاسب بنسبة 10.2%، لتقود الكويت أداء الأسواق الخليجية، في حين سجلت السعودية أكبر تراجع. كانت معظم الأسواق الخليجية الأخرى إما إيجابية بشكل طفيف أو شبه مستقرة منذ بداية العام حتى نهاية مايو، وجميع الأرقام بالقيم الاسمية المحلية في أداء المؤشرات الخليجية منذ بداية العام في الجدول التالي:

الدولة	المؤشر	التغير حتى شهر 5
الكويت	مؤشر السوق العام الكويتي	+10.2%
الإمارات (دبي)	دبي (DFM)	+6.5%
الإمارات (أبو ظبي)	أبو ظبي (ADX)	+2.9%
قطر	قطر (QE)	-1.0%
عمان	عمان (MSX 30)	-0.3%
البحرين	البحرين (All Share)	-3.3%
السعودية	السعودية (TASI)	-8.7%

يعكس أداء السوق الكويتي تحسن معنويات المستثمرين وقوة أرباح الشركات، حيث أغلق مؤشر السوق العام فوق مستوى 8,112 نقطة في مايو. كان أحد المحركات الرئيسية لهذه المكاسب هو القطاع المصرفي، الذي يشهد موجة متواصلة من عمليات الاندماج، ما يقلل عدد البنوك العاملة في البلاد.

وبلغ متوسط السعر في الربع الأول من 2025 حوالي 397,000 دينار، مما يشير إلى استقرار أسعار العقارات السكنية.

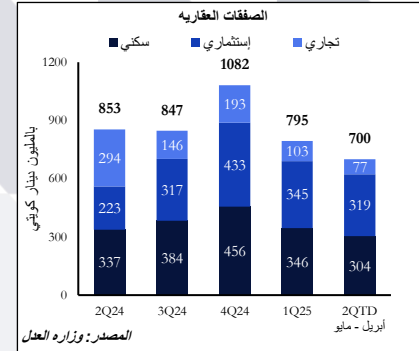
يشير ذلك إلى أن تصحيح السوق السكني بدأ يصل إلى القاع، وربما ساعد على ذلك توقعات صدور قانون الإسكان الجديد وإمكانية خفض أسعار الفائدة، مما قد يدعم الإقراض في القطاع. وارتفع حجم القروض المصرفية للقطاع العقاري بنسبة 6.4% على أساس سنوي في مارس، كما ستدعم المشاريع الإسكانية الجديدة (مثل بناء 6,455 وحدة سكنية اقتصادية قيد التنفيذ بواسطة الهيئة العامة للرعاية السكنية) نشاط القطاع العقاري.

واستمر الطلب على العقارات الاستثمارية بالارتفاع، حيث تم إبرام 247 صفقة خلال أبريل-مايو 2025، مقارنة بـ232 صفقة في الربع الأول، و168 صفقة في نفس الفترة من 2024. ونتيجة لتفضيل الأصول المدرة للدخل، ارتفع متوسط سعر العقار الاستثماري إلى حوالي 1.29 مليون دينار مقابل 689,000 دينار في أبريل-مايو 2024. وبذلك، ارتفعت مبيعات العقارات الاستثمارية بنسبة 20.3% مقارنة بأول شهرين من الربع الأول 2025.

في المقابل، تراجعت مبيعات العقارات التجارية بنسبة 27.5% مقارنة بأول شهرين من الربع الأول. وتباطأت الصفقات ذات القيمة المرتفعة، مما أدى لانخفاض متوسط سعر العقار التجاري إلى 2.8 مليون دينار مقابل 6.6 مليون دينار في أبريل-مايو 2024. ومع ذلك، لا تزال هناك توقعات بنمو الطلب على المستودعات والمكاتب والمساحات التجارية بالتجزئة.

سيظل القطاع السكني هو المحرك الرئيسي للقطاع العقاري في الكويت مع تحسن الإقراض، في حين تظل هناك تحديات مرتبطة باستقرار قطاع الإنشاءات، وتقلبات أسعار الحديد، والمخاطر المرتبطة بالتدفقات الرأسمالية والتجارة.

سجل القطاع العقاري في الكويت ارتفاعاً ملحوظاً في حجم الصفقات في الربع الثاني (أبريل-مايو 2025). حيث بلغت قيمة المبيعات العقارية حتى الآن 700 مليون دينار كويتي موزعة على 1049 صفقة، متجاوزة نتائج الربع الأول من 2025.



وبالمقارنة مع شهري يناير وفبراير من الربع الأول، ارتفعت مبيعات العقارات السكنية بنسبة 24.5% بين الربعين. كما ارتفعت مبيعات القطاع السكني بنسبة 32.2% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وانخفض متوسط سعر الوحدة السكنية إلى نحو 395,000 دينار كويتي مقارنة بـ466,000 دينار كويتي في العام الماضي، ما أدى إلى زيادة حجم الصفقات.

قطاع المستهلك والتجزئة:

لا يزال القطاع الاستهلاكي في الكويت أحد أبرز النقاط الإيجابية. ساهم تراجع التضخم وتحسن التوظيف في زيادة الإنفاق الأسري.

يشير تجار التجزئة إلى تحسن ملحوظ في الطلب، خصوصاً على المواد الغذائية والإلكترونيات، وارتفعت معدلات الإقبال على مراكز التسوق مقارنة بالعام الماضي. كما أن افتتاح متاجر جديدة لعلامات عالمية في مدينة الكويت يدل على ثقة المستثمرين في نمو السوق.

سوق السيارات يشهد انتعاشاً قوياً أيضاً: ارتفعت مبيعات السيارات في الكويت بنسبة 14% في الربع الأول من 2025 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وتضاعفت مبيعات السيارات الكهربائية (+113% على أساس سنوي) رغم أن القاعدة صغيرة نسبياً. حققت العلامات الفاخرة معدلات نمو كبيرة — فعلى سبيل المثال، زادت مبيعات لكزس من السيارات الكهربائية واقتربت من مبيعات تويوتا في هذا القطاع. وقد دعم طرح طرازات جديدة وتحسن المخزون (بعد مشاكل سلاسل الإمداد) المبيعات. هذا النمو في مبيعات السيارات يعكس تحسن ثقة المستهلك ووجود طلب موزج على السلع الكبيرة.

تظل التوقعات إيجابية لقطاعي التجزئة والسيارات، ما دامت ثقة المستهلك مرتفعة. أي زيادات في رواتب القطاع العام أو منح حكومية قد تعزز الإنفاق أكثر، بينما يمثل رفع أسعار الفائدة أو تقليص الدعم مخاطر محتملة. حالياً، التضخم في أسعار التجزئة متواضع، ما يعني أن الدخل الحقيقي ينمو.

قطاع الاتصالات والتقنية:

يعتبر قطاع الاتصالات في الكويت متطوراً، لكنه لا يزال يحقق النمو من خلال خدمات البيانات والتوسع الإقليمي.

سجلت مجموعة زين، التي يقع مقرها في الكويت وتعتبر لاعباً إقليمياً رئيسياً، نتائج قياسية في الربع الأول من 2025 كما تم ذكره، مع نمو في الإيرادات في أسواق الكويت والسعودية والعراق. في الكويت وحدها، ارتفع عدد المشتركين واستخدام البيانات بدعم من تغطية الجيل الخامس والخدمات الرقمية الجديدة. دفع الجهة المنظمة للاتصالات نحو رفع جودة الخدمة أدى إلى استمرار استثمارات الشركات في الشبكات.

تركز الكويت أيضاً على الابتكار التقني ودعم المشاريع الناشئة ضمن جهود التنويع — حيث تم زيادة تمويل الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأطلقت الحكومة "استراتيجية الاقتصاد الرقمي 2025". التجارة الإلكترونية والتكنولوجيا المالية من القطاعات المتنامية: أفادت KNET بأن المعاملات الإلكترونية في الكويت ارتفعت بنحو 20% سنوياً، وتقوم شركات الاتصالات بشراكات مع شركات التكنولوجيا المالية لتقديم حلول دفع عبر الهاتف.

من المتوقع أن يأتي النمو في إيرادات شركات الاتصالات من الخدمات ذات القيمة المضافة نظراً لتجاوز نسبة انتشار الهاتف المحمول 150%. في الوقت ذاته، يستفيد قطاع تقنية المعلومات من الاستثمارات الحكومية في الحكومة الرقمية والأمن السيبراني (وهي نقطة تركيز في موازنة 2025).

قطاع الصناعة والتجارة:

يظل قطاع التصنيع الكويتي (خارج مصافي النفط) محدوداً، لكن هناك نمواً تدريجياً في بعض القطاعات مثل مواد البناء والبتروكيماويات والصناعات الغذائية.

واجهت صادرات البتروكيماويات ضغطاً نتيجة انخفاض الأسعار عالمياً، لكن شركات مثل "إيكويت" و"البترول الكويتية العالمية"واصلت الصادرات بمعدلات ثابتة.

لا تزال التجارة مع الشركاء الرئيسيين قوية — خاصة أن التجارة غير النفطية مع الولايات المتحدة بلغت 4.1 مليار دولار في 2024، وتبقى الصادرات نحو آسيا (الصين والهند واليابان) هي الأكبر للكويت (معظمها نفط).

تعمل الكويت على تسهيل التجارة، حيث صدقت هذا العام على اتفاقية التجارة الحرة الخليجية مع الصين وتدرس اتفاقية مشابهة مع المملكة المتحدة.

شركات الخدمات اللوجستية مثل "أجلبيتي" و"KGL" توسع قدراتها التخزينية، ما يعكس تفاؤلها بنمو حجم التجارة. بشكل عام، قطاع التجارة — سواء الداخلي أو الخارجي — مؤهل لتحقيق نمو معتدل، رغم تراجع إيرادات النفط.

لا يزال الفائض في الحساب الجاري مرتفعاً (حوالي 17% من الناتج المحلي في 2023)، ومن المتوقع أن يبقى في خانة العشرات عام 2025، رغم احتمال تراجع مع انخفاض أسعار النفط. وتدعم هذه الفوائض واستقرار الاحتياطيات الأجنبية استقرار سعر الصرف (سلة عملات)، وتعزز قدرة الكويت على الاستيراد، وتدعم استقرار البيئة التجارية.

سبب انخفاض إنتاج النفط في تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون في 2023-2024. وبحسب تقديرات صندوق النقد الدولي وإعلانات زيادة الإنتاج من أوبك+ خلال النصف الأول من 2025، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بنسبة 3.0% في 2025 و4.1% في 2026.

المملكة العربية السعودية:

شهدت المملكة ارتفاعاً طفيفاً في التضخم إلى 2.3% على أساس سنوي في إبريل 2025، نتيجة ارتفاع أسعار الإسكان والمياه والكهرباء والغاز والوقود بنسبة 6.8%، والغذاء والمشروبات بنسبة 2.2%، والخدمات الشخصية بنسبة 3.5%. زادت أسعار الإيجارات السكنية 11.9%، ما انعكس بشكل كبير على التضخم الإجمالي لهذا الشهر (وزنها 25.5%). وزادت أسعار الخضار بنسبة 9.4%، ويعزى الارتفاع بالأساس لاضطرابات التجارة العالمية نتيجة النزاع الأمريكي الصيني.

بلغ الدين الخارجي للسعودية 1,398.9 مليار ريال (372.6 مليار دولار) في الربع الرابع من 2024، بزيادة 24.9% سنوياً نتيجة تراجع إيرادات النفط.

في مايو 2025، وقعت المملكة التزاماً استثمارياً مع الولايات المتحدة بقيمة 600 مليار دولار يشمل الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا والبنية التحتية والصحة والنقل، بالإضافة إلى صفقة دفاعية بقيمة 142 مليار دولار تشمل توريد معدات وخدمات عسكرية متقدمة.

من المتوقع أن ترتفع الديون الخارجية أكثر مع استمرار هذه الاستثمارات، لكنها ستخفص مع تحسن إيرادات النفط.

الإمارات العربية المتحدة:

سجلت الإمارات انخفاضاً في التضخم بنسبة 1.1% في مارس 2025، نتيجة تراجع أسعار الأثاث والسلع المنزلية بنسبة 1.8%، وتراجع النقل بنسبة 4.6%، مقابل ارتفاع أسعار التأمين والخدمات المالية بنسبة 5.8%.

في مايو 2025، أعلنت الإمارات عن التزام استثماري مع الولايات المتحدة بقيمة 2 تريليون دولار يشمل الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا والبنية التحتية وغيرها، منها اتفاقية لعشر سنوات بقيمة 1.4 تريليون دولار للاستثمار في مراكز البيانات وأشباه الموصلات والطاقة والتقنيات الحيوية والتصنيع.

تعتزم الإمارات إصدار سندات بقيمة 18 مليار دولار في 2025، سيُخصص منها 55% لإعادة التمويل، والباقي لمشاريع البنية التحتية. مع السياسة المالية الحذرة، تبقى الإمارات وجهة جاذبة للاستثمارات العالمية، ما يدعم استقرار ونمو الاقتصاد.

قطر:

سجلت قطر تراجعاً طفيفاً في التضخم بنسبة 0.1% في مارس 2025، نتيجة انخفاض أسعار السكن والمياه والكهرباء والوقود بنسبة 5%، والنقل بنسبة 0.8%، رغم ارتفاع الغذاء بنسبة 0.6%.

في مايو 2025، أعلنت قطر عن التزام اقتصادي مع الولايات المتحدة بقيمة 1.2 تريليون دولار، بما فيها صفقة بقيمة 96 مليار دولار مع "الخطوط القطرية" لشراء 210 طائرات من بوينغ، واتفاقية شراكة بقيمة مليار دولار لتطوير تقنيات الكم.

تخطط قطر لزيادة طاقة إنتاج الغاز المسال إلى 127 مليون طن سنوياً خلال السنوات القادمة، مما سيعزز الإيرادات ويدعم الاستثمارات المستقبلية.

سلطنة عمان:

سجلت عمان ارتفاعاً طفيفاً في التضخم بنسبة 0.6% في مارس 2025، نتيجة زيادة أسعار النقل بنسبة 1.7% والملابس والأحذية بنسبة 0.5%، يقابلها انخفاض أسعار الغذاء والمشروبات بنسبة 0.7%.

في يونيو 2025، رفع صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الناتج المحلي العماني إلى 2.4% في 2025 و3.7% في 2026. ويعود ذلك إلى انتهاء العمل بتخفيضات أوبك+ ونمو القطاعات غير النفطية، إلى جانب الاستثمارات المستمرة في اللوجستيات والتصنيع والطاقة المتجددة والسياحة.

أكدت وكالة ستاندرد أند بورز في أبريل 2025 تصنيف عمان عند BBB- مع نظرة مستقبلية مستقرة نتيجة تحسن العجز المالي وتعزيز صلابة الاقتصاد.

من المتوقع أن تسجل عمان فائضاً مالياً بنسبة 1.3% من الناتج المحلي في المتوسط خلال 2025-2028، وتدعم الإصلاحات المستمرة بعيداً عن النفط النمو الاقتصادي.

انخفض معدل التضخم في البحرين بنسبة 0.5% في إبريل 2025، بسبب تراجع أسعار السكن والمياه والكهرباء والوقود بنسبة 2%، والغذاء والمشروبات بنسبة 4.2%، والترفيه والثقافة بنسبة 9.8%. قابل ذلك ارتفاع النقل بنسبة 2.5%، والاتصالات بنسبة 3.4%، والصحة بنسبة 5.9%.

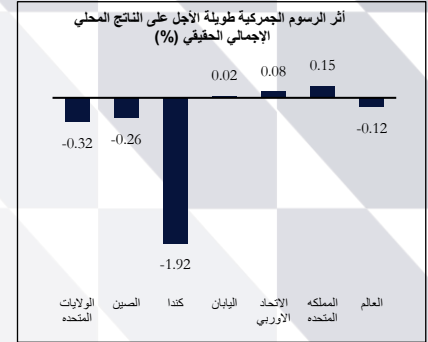
في أبريل 2025، عدلت وكالة ستاندرد أند بورز نظرتها المستقبلية للبحرين إلى سلبية مع تثبيت التصنيف عند B+، بسبب انخفاض أسعار النفط وارتفاع تكاليف التمويل وزيادة الإنفاق الاجتماعي، ما يزيد العجز المالي.

تتوقع الوكالة أن يتسع عجز الموازنة إلى 7.0% من الناتج المحلي في 2025 مقابل 5.2% في 2024. كما من المتوقع أن يرتفع الدين العام إلى 144% من الناتج المحلي بحلول 2028 مقابل 130% في 2024، مع تراجع الاحتياطيات الأجنبية إلى 3-3.5 مليار دولار بسبب الحاجة المتزايدة للتمويل الخارجي.

ومن المرجح أن يتباطأ النمو الاقتصادي في البحرين مؤقتًا مع استمرار الحكومة في الإصلاحات المالية.

يعد الاقتصاد العالمي نفسه في منتصف عام 2025 عند نقطة تحول حاسمة، حيث يواجه تباطؤ النمو، تراجع التضخم، وتحول الأولويات السياسية. فيعد تعافي ما بعد الجائحة وموجة التضخم في 2021-2022، تباطأت الاقتصادات الكبرى بفعل السياسات النقدية المشددة وارتفاع التوترات التجارية مؤخرًا.

استمر تأثير النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين في إضعاف آفاق النمو العالمي، وخلق بيئة تجارية تتسم بالحماية المتزايدة. ووفقًا لتقديرات "The Budget Lab" (جامعة بيل)، ستتحمل كندا العبء الأكبر من الرسوم الجمركية الأمريكية، في حين أن التوقعات للصين، الاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة تحسنت نسبيًا مع بدء جولات مفاوضات جديدة مع الولايات المتحدة:



في الأمد القصير، من المتوقع أن ينخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 2.8% في 2025 (توقعات صندوق النقد الدولي - أبريل 2025)، وهو تراجع عن توقعات سابقة بلغت 3.3%. ويرجع هذا الانخفاض إلى عدة عوامل: التأثيرات المباشرة للرسوم الأمريكية الجديدة، استمرار التضخم، وأثر رفع أسعار الفائدة في الفترة 2022-2024. فيما يلي استعراض لأهم المناطق الاقتصادية، مع التركيز على الولايات المتحدة، الصين، الاتحاد الأوروبي، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالإضافة إلى مناقشة أبرز محاور الاقتصاد العالمي كالسياسات النقدية وسلاسل الإمداد:

الولايات المتحدة:

خفض صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو في الولايات المتحدة من 2.7% إلى 1.8% نتيجة مجموعة من العوامل السلبية. في مقدمتها تصاعد النزاع التجاري: ففي أبريل 2025 أعلنت الإدارة الأمريكية عن رسوم جمركية واسعة النطاق على الواردات، لترتفع المعدلات الفعلية إلى أعلى مستوياتها منذ قرن.

فرضت رسوم تصل إلى 145% على العديد من السلع الصينية، بجانب رسم موحد بنسبة 10% على معظم الواردات الأخرى (مع تعليق بعض المعدلات الأعلى مؤقتًا). تهدف هذه السياسات الحمائية إلى تعزيز الصناعة المحلية، لكن من المتوقع أن تعرقل سلاسل الإمداد وتزيد التكاليف.

يرى صندوق النقد أن حالة عدم اليقين في السياسات التجارية عامل رئيسي وراء تراجع توقعاته لنمو الاقتصاد الأمريكي، إذ قد تؤثر الشركات قرارات الاستثمار في ظل تغير القوانين.

متوسط الزيادة الفعلية في التعرفة الجمركية (%)

الدولة	بعد الاستبدال	قبل الاستبدال
الصين	0.7	1.2
كندا	1.8	1.4
المكسيك	2.3	2.0
العالم	8.2	8.1
الإجمالي	12.9	12.7

من المتوقع أن يؤدي تحول مصادر الاستيراد بفعل الرسوم الجديدة إلى رفع التعرفة الفعالة إلى 12.9% (تقديرات "The Budget Lab" - يونيو 2025)، ما قد يطيل أمد التضخم ليبقى حول 3%.

ومع استمرار آثار التشديد النقدي للاحتياطي الفيدرالي، زاد احتمال دخول الاقتصاد الأمريكي في ركود إلى 40% عام 2025، مقارنة بتقدير سابق بلغ 25%.

الصين:

تواجه الصين في 2025 تحديات إعادة التوازن بين النمو الهيكلي والدورات الاقتصادية، مع تراجع وتيرة النمو بعد انتعاش ما بعد الجائحة. يتوقع صندوق النقد أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الصيني بنحو 4.0% في 2025، انخفاضًا من تقديرات سابقة بلغت 4.6%.

هذا المعدل أقل بكثير من نسب النمو التي شهدتها الصين خلال العقد الماضي (<6%)، ويعكس جملة عوامل هيكلية مثل تناقص عدد السكان في سن العمل، وتباطؤ مكاسب الإنتاجية، وتحول النموذج الاقتصادي من الاستثمار إلى الاستهلاك.

أما على المدى القصير، فتواجه الصين تبعات تراجع قطاع العقارات وارتفاع مديونية الحكومات المحلية، فضلاً عن الضغوط الخارجية الناجمة عن تصاعد الحرب التجارية والتقنية مع الولايات المتحدة.

ومع أن الصين لا تزال تملك ثقلًا اقتصاديًا كبيرًا (ستساهم بنحو ثلث النمو العالمي هذا العام)، إلا أن عصر النمو السريع يقترب من نهايته.

وتتوقف آفاق الصين المستقبلية على مدى قدرة الحكومة على تعزيز الاستهلاك المحلي وتحفيز القطاع الخاص دون المخاطرة بعدم الاستقرار المالي.

الاتحاد الأوروبي:

دخل الاقتصاد الأوروبي مرحلة تباطؤ في 2025، مع ضعف النمو واستمرار التضخم الأساسي عند مستويات مرتفعة نسبيًا. يتوقع صندوق النقد نمو منطقة اليورو بنسبة 0.8% فقط في 2025 (مقابل 0.9% تقديريًا في 2024).

ويرجع ذلك إلى تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على أسواق الطاقة، وتباطؤ سلاسل الإمداد، وانخفاض الطلب، إلى جانب السياسات النقدية المتشددة للبنك المركزي الأوروبي، الذي نجح في كبح التضخم إلى نحو 2% في مايو 2025.

رغم قيام البنك المركزي الأوروبي بثلاث تخفيضات للفائدة هذا العام، إلا أنه قد يتوقف عن خفض الفائدة إذا بقيت مخاطر التضخم مرتفعة. تظل أوروبا معرضة لضغوط تضخمية وتقلبات الطاقة، وقد تستمر في مرحلة نمو ضعيف وتضخم منخفض لفترة أطول.

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA):

تعكس المنطقة تباينًا في الأداء الاقتصادي بين الدول المصدرة للنفط (خصوصًا دول مجلس التعاون) والدول المستوردة.

يتوقع صندوق النقد نمو منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بنسبة 3.0% في 2025 (ترجعًا من 3.6% تقديريًا سابقًا).

تستثمر الدول المصدرة للنفط، لكنها تسجل معدلات نمو أبطأ مع تراجع أسعار النفط. أما الدول المستوردة، فأفاقها مرتبطة بقدرتها على تنفيذ إصلاحات هيكلية، لكنها تبقى مقيدة بارتفاع المديونية والتضخم.

تشير توقعات الصندوق إلى تحسن النمو على المدى المتوسط إذا استقرت الظروف العالمية.

ومن الممكن أن يساهم إنهاء الصراعات الإقليمية (مثل اليمن أو ليبيا) في إطلاق طفرة إعادة إعمار تؤثر إيجابًا على المنطقة.

على الجانب الآخر، قد يؤدي الفشل في تنفيذ الإصلاحات في بعض الدول مثل مصر أو باكستان إلى أزمات مالية مع تداعيات إقليمية أوسع.

يتسم الاقتصاد العالمي في يونيو 2025 بنمو أبطأ، تضخم أقل، لكن مع تصاعد حالة الانقسام الجغرافي الاقتصادي. تعمل التحولات الجيوسياسية — خصوصًا النزاع الأمريكي الصيني — على إعادة رسم أنماط التجارة العالمية، وزيادة الاعتماد على سلاسل الإمداد الإقليمية.

بدأت البنوك المركزية تتخذ سياسات نقدية أكثر تنوعًا: الصين تتجه للتيسير، الفيدرالي الأمريكي يتريث (مع احتمال خفض الفائدة إذا تزايدت مخاطر الركود)، المركزي الأوروبي حذر، والأسواق الناشئة تشير بوتيرة متفاوتة.

شهدت أسواق الطاقة تقلبات كبيرة: تدير الدول المنتجة للنفط العرض بعناية لتفادي هبوط الأسعار، بينما تستفيد الدول المستهلكة من انخفاض نسبي في أسعار الطاقة مقارنة بالعام السابق، ما يساعد في كبح التضخم.

أبرز التوقعات للأرقام العالمية:

النمو العالمي: 2.8% في 2025، الأدنى منذ سنوات، مع توقع تعافٍ تدريجي إلى 3.0% في 2026 إذا خفت حدة الصدمات النقدية.

التضخم: يتراجع إلى نحو 2.4% في الاقتصادات المتقدمة عام 2025، ما يخفف الضغوط على الدخل.

البطالة: قد ترتفع بشكل طفيف في الولايات المتحدة وأوروبا، لكنها تظل عند مستويات تاريخية منخفضة.

نمو التجارة: أقل من نمو الناتج بسبب الحماية التجارية وضعف الطلب.

تظل الحاجة ملحة لتعزيز التعاون الدولي لمواجهة التحديات الرئيسية مثل أزمات الديون في الدول النامية (أكثر من 50 دولة بحاجة لإعادة هيكلة)، وتغير المناخ (2025 من المتوقع أن يكون من أشد الأعوام حرارة)، وضمان نمو اقتصادي شامل وعادل (خاصة مع تفاقم عدم المساواة بعد الجائحة).

لا تزال الاستثمارات في الطاقة المتجددة تسجل أرقامًا قياسية عالميًا في 2024 وتستمر بالارتفاع في 2025، كما يزداد تبني السيارات الكهربائية (تُقدّر نسبتها بـ25% من إجمالي مبيعات السيارات عالميًا في 2025 مقابل 18% في 2023).

من التطورات الهيكلية المهمة ظهور تكتلات اقتصادية متعددة الأقطاب؛ حيث تتزايد الروابط التجارية والاستثمارية ضمن الكتل (مثلًا: الولايات المتحدة مع الاتحاد الأوروبي وحلفائها، والصين مع دول البريكس والدول النامية)، مما يحمل فرصًا (أسواق جديدة، تعاون جنوب-جنوب) ومخاطر (خسائر الكفاءة الناتجة عن تفكيك سلاسل الإمداد العالمية).

تحذر مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي من أن "النظام الاقتصادي العالمي الذي ساد طيلة 80 عامًا يخضع لإعادة تشكيل شاملة". ويعني ذلك للشركات وصناع القرار ضرورة تعزيز مرونة الأسواق المحلية في مواجهة ارتفاع حالة عدم اليقين.

ظهر اقتصاد الكويت علامات تعافٍ واضحة في عام 2025، مدعومًا بالإصلاحات الحكومية، وتراجع التضخم، وتسارع وتيرة تنفيذ المشاريع الجديدة. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.9%، بفضل التدرج في رفع قيود إنتاج أوبك+ واستمرار الاستثمار الحكومي. رغم الضغوط الناتجة عن انخفاض أسعار النفط والعجز المتوقع بنسبة 13.5% من الناتج المحلي، إلا أن الاحتياطات السيادية الكبيرة والإدارة المالية الرشيدة تعزز مرونة الدولة. يظل القطاع المالي والأسواق قوية، مع تحقيق مكاسب ملحوظة في قطاعي البنوك والاتصالات، بينما يظهر القطاع العقاري بوادر استقرار بفضل القوانين الجديدة.

على مستوى الخليج، يتسارع النمو مع عودة الإنتاج النفطي وتوسع القطاعات غير النفطية. ويتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي بنسبة 3.0% في 2025، مع زيادة السعودية والإمارات في الاستثمار والتنوع الاقتصادي. تدعم الإصلاحات المالية والاتفاقيات الاستثمارية الاستقرار الاقتصادي، رغم استمرار حساسية المنطقة لتقلبات أسعار النفط والتحول العالمية.

عالميًا، يتسم عام 2025 بنمو أبطأ، استمرار التوترات التجارية، وتراجع التضخم. ويتوقع صندوق النقد نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 2.8% هذا العام، مع تباطؤ الاقتصادات المتقدمة، وتزايد حالة عدم اليقين في الأسواق الناشئة. ورغم انخفاض التضخم في معظم المناطق، لا تزال المخاطر الجيوسياسية وإعادة ترتيب سلاسل الإمداد تؤثر سلبيًا على حركة التجارة العالمية. ومع ذلك، فإن الاستثمارات المتزايدة في الطاقة المتجددة والتكنولوجيا والبنية التحتية توفر قاعدة متينة لتعزيز النمو والمرونة في المستقبل.

بوجه عام، تتمتع الكويت ودول الخليج بفرص الاستفادة من الإصلاحات المتواصلة وجهود التنويع، مع ضرورة الحفاظ على الانضباط المالي والاستجابة السريعة للتحويلات العالمية لضمان استمرار النمو والاستقرار في الفترة المقبلة.

ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية

"تعزيز الأعمال من خلال تقديم خدمات استشارية احترافية تعزز الكفاءة وتخلق القيمة وتدفع عجلة النمو من خلال حلول مخصصة وفعالة"

تقارير اقتصادية: في شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية نحن نقدم معلومات اقتصادية استراتيجية لمساعدة الأعمال التجارية والمستثمرين وصناع القرار للبقاء في الصدارة. استكشف تقاريرنا الاقتصادية الشاملة، موجز الأسواق والتحليلات العقارية التي تغطي الكويت، دول مجلس التعاون الخليجي والأسواق العالمية. للاطلاع وتنزيل تقارير اقتصادية اخري، يرجى زياره موقعنا الإلكتروني: [الموقع الإلكتروني - صفحة التقارير الاقتصادية](#)

اتصل بنا: فريق خدمة العملاء لدينا يتطلع لخدمتكم!

ساعات العمل: من الساعة ال ٩ صباحا وحتى ال ٥ مساء، من الأحد إلى الخميس
هاتف/واتساب: 00965-22286370

البريد الإلكتروني: Info@edgeconsultancykw.com

لينكد إن: [linkedin.com/company/edgeconsultancykw](https://www.linkedin.com/company/edgeconsultancykw)

العنوان: القبلة، قطعة ١٤، شارع حمد الصقر، برج رقم ١٥ (برج يعقوب)، مكتب رقم C11، مدينة الكويت، الكويت. [رابط خرائط جوجل](#)

لمزيد من المعلومات، يرجى زياره موقعنا الإلكتروني:

[الموقع الإلكتروني - اتصل بنا](#)

خدماتنا: تقدم ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية نطاقا واسعا من الخدمات الاستشارية لتغطي الاحتياجات المتنوعة للأعمال التجارية والمشاريع ضمن القطاع الخاص والعام على حد سواء في المجالات التالية:

- **الاستشارات الاقتصادية:** دراسات الاقتصاد الكلي والجزئي والقطاعات الاقتصادية، برنامج الائتمان المصرفي الاستشاري، والاستشارات الاستثمارية (عدا الأوراق المالية).
- **الاستشارات في المشاريع التجارية:** دراسات الجدوى، استشارات للشركات التي تتضمن أغراضها التعامل في القطاع العقاري، استشارات مشاريع التخصيص ومشاريع B.O.T.
- **الاستشارات المصرفية والمعلومات التجارية:** مراجعة هيكل التسهيلات المصرفية القائمة، ترتيبات التمويل، جدولة التسهيلات المصرفية والتسويات المصرفية.
- **الاستشارات الإدارية:** هيكل الشركات، استشارات التحول الرقمي، استشارات التخطيط الاستراتيجي للشركات، البرنامج الاستشاري الإداري، تنظيم المؤتمرات و ورش العمل.
- **الاستشارات المتعلقة بال ESG (المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة).**
- **استشارات العلاقات العامة.**
- **الاستشارات التسويقية.**

لمزيد من المعلومات عن خدماتنا، يرجى زياره موقعنا الإلكتروني:

[الموقع الإلكتروني - صفحة الخدمات](#)



حقوق النشر © 2025 لشركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م. جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز تعديل أو عمل هندسة عكسية أو إعادة إنتاج أو توزيع أي محتوى وارد في هذا التقرير (بما في ذلك البيانات أو التحليلات أو النتائج) أو أي جزء منه ("المحتوى") بأي شكل أو وسيلة أو تخزينه في قاعدة بيانات أو نظام استرجاع دون الحصول على إذن خطي مسبق من شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م. ("ذي إيدج"). لا يجوز استخدام "المحتوى" لأي غرض غير قانوني أو غير مصرح به. لا تقدم شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م.، أو أي من مديريها أو مساهميها أو موظفيها أو كوادرها (ويشار إليهم مجتمعين بـ"أطراف ذي إيدج") أي ضمانات أو تعهدات صريحة أو ضمنية بشأن اكتمال أو دقة أو توقيت أو توافر "المحتوى". ولا تتحمل أطراف ذي إيدج أي مسؤولية عن أي أخطاء أو سهو (سواء كان ذلك بسبب إهمال أو غيره) بغض النظر عن السبب أو عن أي نتائج يتم الحصول عليها من استخدام "المحتوى".

لا تتحمل "أطراف ذي إيدج" في أي حال من الأحوال أي مسؤولية تجاه أي طرف عن أي أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو عرضية أو نموذجية أو تعويضية أو عقابية أو خاصة أو تبعية، أو أي تكاليف أو مصاريف أو أتعاب قانونية أو خسائر (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: فقدان الدخل، أو الأرباح، أو تكاليف الفرصة البديلة، أو الخسائر الناتجة عن الإهمال) مرتبطة باستخدام "المحتوى". قد يكون جزء من المحتوى قد تم إنشاؤه بمساعدة أداة ذكاء اصطناعي (AI) ويتم تحرير ومراجعة واعتماد أي "محتوى" منشور تم إنشاؤه أو معالجته باستخدام الذكاء الاصطناعي من قبل كوادر "ذي إيدج". على الرغم من أن "ذي إيدج" قد حصلت على معلومات من مصادر تعتقد أنها موثوقة، فإنها لا تُجري تدقيقاً ولا تلتزم بإجراء العناية الواجبة أو التحقق المستقل من أي معلومات تم الحصول عليها. هذا التقرير مخصص لأغراض إعلامية وتعليمية فقط ويتم توزيعه على أساس مجاني واختياري. ولا يشكل هذا التقرير نصيحة استثمارية أو توصية أو عرضاً أو دعوة لشراء أو بيع أي أدوات مالية أو أوراق مالية وأي آراء واردة في التقرير قابلة للتغيير دون إشعار مسبق. ولا تتحمل "أطراف ذي إيدج" أي مسؤولية عن أي خسائر أو أضرار تنشأ عن استخدام هذه المعلومات. يُنصح القراء بشدة بإجراء العناية الواجبة الخاصة بهم والتشاور مع مستشار مالي مؤهل قبل اتخاذ أي قرارات استثمارية أو مالية.

ملحوظة عامه بشأن جميع الأنشطة: جميع الخدمات الاستشارية المقدمة - وفقاً لشروط التعاقد مع العملاء- خاضعة لقوانين دولة الكويت والتعليمات والضوابط الصادرة من الجهات الرقابية المختلفة، وفي حالة تطلب تقديم الخدمات بموجب العقود المبرمة مع العملاء الاستعانة بمهنيين أو شركات متخصصة في أي مجال أو الاستعانة بأشخاص مرخص لهم لتنفيذ أي من المهام المذكورة أعلاه - حسب طبيعة نشاط الجهات المستعان بها - فسيتم الاستعانة بهم وفقاً لما سيتم الاتفاق عليه.

شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م.

edgeconsultancykw.com — +965-22286370

القبلة، قطعة 14، شارع حمد الصقر، برج 15 (برج يعقوب)، مكتب C11

مدينة الكويت، دولة الكويت